برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، ١٢ - ١٩٩٨/٥/١٥

مخططات الإستراتيجية القطرية

البند ٤ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/98/4/1
26 March 1998
ORIGINAL: FRENCH

مخطط الإستراتيجية القطرية لبوركينا فاسو

١٩٩٩ - ٢٠٠٣

الموجز

بوركينا فاسو بلد مغلق يقع في منطقة السهل الأفريقي ويندرج في عداد أقل البلدان نموا إذ لم يكن نصيب الفرد فيه من الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦. كما أنّ مؤشر التنمية البشرية لم يتجاوز فيها ٠,٢٢١ في عام ١٩٩٧، ليجعلها بذلك تحتل المرتبة ١٧٢ على ١٧٥ بلداً. ونصف سكان بوركينا فاسو تقريباً يعيشون تحت خط الفقر، و٢٧,٨ في المائة منهم يعيشون تحت حد الفقر المُدقع. ويتركز السكان الفقراء والمعوزون في المناطق الريفية أساساً. وتتلقى بوركينا فاسو مساعدات من **البرنامج** منذ عام ١٩٦٤، وتصل المعونة التي قُدمت إليها حتى الآن إلى ١٣٠,٩ مليون دولار. وقد قُدمت تلك المعونة أساساً في إطار برامج "الغذاء مقابل العمل"، دعماً لأنشطة التنمية الريفية المُنفذة في المناطق ذات الأوضاع الهشة التي تتسم فيها إمدادات الحبوب بعدم الاستقرار.

ومع مراعاة أولويات الحكومة واستراتيجياتها وبرامج المؤسسات الأخرى **للأمم المتحدة** المتعلقة بمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، سيوجه عمل **البرنامج** بالدرجة الأولى في المستقبل نحو المناطق الريفية التي تتسم الظروف المعيشية فيها بعدم الاستقرار الشديد، وسيركز **البرنامج** عمله على ثلاثة قطاعات هي: التنمية الريفية، والصحة، والتعليم الأساسي. وعملاً على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، سيركز **البرنامج** على تنمية الموارد البشرية، وخاصة عن طريق مشروعات التغذية المدرسية والتغذية التكميلية للمجموعات الضعيفة، وستُشكل هذه المشروعات العناصر الرئيسية لعمليات **البرنامج**. وهكذا سيعود **البرنامج** بالنفع في المقام الأول على الحوامل والأمهات المُرضعات والأطفال من وقت الميلاد حتى سن الخامسة بالإضافة إلى الفتيات.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

رئيس المنطقة الرابعة فى إقليم أفريقيا:	O. Sarroca	رقم الهاتف: 6513-2505
منسق عمليات بوركينا فاسو:	E. Togbe-Olory	رقم الهاتف: 6513-2378

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

انعدام الأمن الغذائي والفقر

السياق الاقتصادي والاجتماعي

١- تتدرج بوركينا فاسو في عداد أقل البلدان نموا، إذ لا يتجاوز نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي ٣٠٠ دولار[١]. وبالرغم من أن الاقتصاد قد أحرز تقدماً طيباً في السنوات الماضية، حيث فاق معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي (٥,٧ في المائة) معدل النمو السكاني (٢,٨ في المائة)، فإن قرابة ٤٥ في المائة من السكان مازالوا يعيشون تحت حد الفقر الذي يُناظر ٠٩٩ ٤١ فرنكاً أفريقيا مثلا (٨٢ دولاراً) للفرد الراشد في السنة، وفقاً لاستقصاء أُجري عن ملامح الفقر في بوركينا فاسو.

٢- وكان عدد سكان بوركينا فاسو يصل في عام ١٩٩٦ إلى ١٠,٣ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ١٢,٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ وإلى ١٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥. ويؤدي هذا المعدّل المرتفع للنمو السكاني إلى تفاقم نقص الخدمات الاجتماعية بالرغم من التحسينات التي أُدخلت عليها في السنوات الأخيرة.

٣- وتؤلف النساء نسبة ٥١ في المائة من مجموع سكان بوركينا فاسو. وتُكرس النساء ثلثي وقتهن للأعمال الزراعية. ولما كانت هؤلاء النساء فقيرات بوجه عام (يرزح ٥١ في المائة منهن تحت وطأة الفقر المُدقع) وأميات (لا تتجاوز نسبة من يعرفن القراءة والكتابة منهن ١٥ في المائة)، لا تتوافر لهن عملياً فرصة الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وبالرغم من النشاط الوافر الذي يبذلنه فإنهن يعتبرن ضحايا للتحيزات الاجتماعية والثقافية التي تحد من فوص انتفاعهن بالأرض والائتمان، على سبيل المثال لا الحصر.

٤- وتعد نسبة الالتحاق بالتعليم في بوركينا فاسو من أدنى النسب في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، إذ لم تكن نسبته على المستوى القطري الإجمالي في الفترة ١٩٩٥/١٩٩٦ تتجاوز ٣٧,٧ في المائة (٤٤,٤ في المائة للبنين، و٣٠,٤ في المائة للبنات). وينخفض معدل الالتحاق بالتعليم في المناطق الريفية إلى ١٩ في المائة؛ وتقل نسبة التحاق الفتيات بالتعليم في صفوف الفقراء بمقدار الضعف عن نسبة التحاق البنين. ففي إطار إعداد الفتاة للقيام بدور الأم، تُدرب منذ وقت مبكر على أداء المهام المنزلية اليومية وتُشارك في جمع الحطب وبعض الأعمال الزراعية (إزالة الأعشاب الضارة، وبذر البذور). وبسبب هذه الأنشطة المتنوعة تُحجم أسر كثيرة عن إرسال بناتها إلى المدرسة.

٥- وتتسم حالة الصحة العامة في بوركينا فاسو بنقص خدمات الرعاية الصحية الأولية وانخفاض معدل التطعيم ضد الأمراض. ولايزال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (١٨٤,٩ في الألف) ومعدل الوفيات العامة (١٦,٤ في الألف) مرتفعين، ويعزى هذا الارتفاع بقدر كبير إلى انتشار الأمراض المعدية والطفيلية الناجمة عن نقص المرافق الصحية ومياه الشرب النقية. وتُعد الخدمات التي تقدمها هياكل الصحة العامة ضعيفة بوجه خاص في المناطق الريفية. وتشير التقديرات إلى أن الخدمات الصحية تغطي ٤٩ في المائة من الحوامل و١٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة.

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُذكر غير ذلك، وكان الدولار الواحد يساوي ٥٠٠ فرنك أفريقي عند إعداد هذه الوثيقة.

انعدام الأمن الغذائي

على المستوى الوطني

٦- بوركينا فاسو بلد مغلق يقع في منطقة السهل الأفريقي ولا يتمتع إلا بموسم مطير واحد طوال العام. وقد واجهت بوركينا فاسو كوارث طبيعية رهيبة منها موجتا الجفاف الكبيرتان اللتان أصابتاها في ١٩٧٣/١٩٧٤ وفي ١٩٨٤/١٩٨٥. وأسهمت هذه الكوارث إسهاما كبيراً في تدهور البيئة، وقلصت الإمكانات الزراعية (نقص المياه والأراضي الصالحة للزراعة)، وضاعفت عوامل الخطر وهشاشة الأوضاع. وأثرت حالة الجفاف التي وقعت في ١٩٨٤/١٩٨٥ على ١٢ مقاطعة من المقاطعات الثلاثين التي كان يضمها البلد، وسببت عجزاً غذائياً صافياً قدره ٠٠٠ ١٦٣ طن؛ وهبط الإنتاج الزراعي فكان يمثل أقل من نصف نظيره في ١٩٩٦/١٩٩٧. كما أثرت هذه الحالة على نحو ٢,٥ مليون نسمة وحولت ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة منهم إلى ضحايا منكوبين.

٧- وتتسم الزراعة في بوركينا فاسو بعدم الكثافة وقلة الميكنة وضآلة الأسمدة المستخدمة، وتظل زراعة كفاف تعتمد على محصول واحد في السنة. وتغطي المزارع التقليدية، التي لا تتعدى مساحتها خمسة أو ستة هكتارات بوجه عام، نحو ٩٠ في المائة من الأراضي المزروعة، وتسهم بنسبة ٩٥ في المائة من الإنتاج.

٨- ويتفاوت الإنتاج الزراعي تفاوتاً كبيراً من سنة لأخرى بسبب التغيرات المناخية. ففي ١٩٩٠/١٩٩١ على سبيل المثال، هبط الإنتاج إلى مستواه في ١٩٨٥/١٩٨٦، كما جاء إنتاج ١٩٩٥/١٩٩٦ أقل بنسبة ٦ في المائة عن نظيره في ١٩٩١/١٩٩٢. ويُلاحظ حدوث عجز في محاصيل الحبوب كل ثلاث أو أربع سنوات تقريباً.

٩- وفي عام ١٩٩٦، حدث عجز في الإنتاج في ثمان مقاطعات هي: كاديوغو، وسينو، وأودالان، وناهوري، وسانماتنغا، وبولكيمديه، وباسوريه، وبام، التي يقع بعضها في غرب أو جنوب غرب البلاد حيث يُعد موسم الأمطار مواتيا في أحيان كثيرة. وقد سجلت ست مقاطعات منها انخفاضاً في حجم الإنتاج يربو على ١٠ في المائة.

١٠- ويظل الإنتاج الزراعي غير مستقر بوجه عام لأنه يخضع للتقلبات المناخية إلى حد كبير. وتبين أرصدة محاصيل الحبوب في السنوات الأخيرة أن الإنتاج الوطني قد غطى نسبة تتراوح بين ٨٠ و٩٠ في المائة من الاحتياجات، إلا خلال السنوات التي هطلت فيها أمطار غزيرة على نحو استثنائي مثل ١٩٨٩/١٩٩٠، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى ١٠٧ في المائة، ومثل عام ١٩٩٦، حيث يُنتظر تحقيق فائض إنتاجي قدره ٠٠٠ ٣٠ طن.

على المستوى الأسري

١١- يؤدي انخفاض الدخول، وعدم كفاية شبكة الطرق وسوء حالتها، ونقص مرافق التخزين في القرى إلى تقليل فرص الأسر في الحصول على الأغذية في المناطق الريفية.

١٢- والنظام الغذائي الأساسي يتألف من الناحية الجوهرية من الحبوب، ولاسيما الذرة الرفيعة والدُخن اللذين يمثلان ٨٥ في المائة من الحبوب المستهلكة. ويساعد هذا النظام الغذائي على الإصابة بسوء التغذية لقلة أنواع ومقادير ما يتضمنه من بروتينات حيوانية (١٠ في المائة) وبروتينات بقولية (٢٢ في المائة). ويصل نصيب الفرد من استهلاك اللحم والبيض واللبن في العام إلى ١٢,٣ كيلوغرام في المناطق الريفية، في مقابل ٢١,٣ كيلوغرام في المدن.

١٣- ويتفشى سوء التغذية لدى الأطفال، والحوامل، والأمهات المُرضعات، ويكتسي أبعاداً خطرة بوجه خاص لدى الأطفال قبل سن المدرسة: إذ يعاني ٢٩ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية، ويقل وزن ١٢ في المائة من الأطفال المولودين في مستشفيات الولادة عن ٢,٥ كيلوغرام. وتُشكل ممارسات الفطام غير السليمة سبباً رئيسياً لسوء التغذية لدي الرّضع. وتبلغ نسبة سوء التغذية في صفوف النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٦ و٤٥ عاماً ١٥ في المائة. كما تتأثر صحة الأطفال والنساء بسبب عدم معرفة الاحتياجات التغذوية، ونقص الممارسات الصحية، وانتشار الأمراض.

الفقـر

١٤- عملاً على تقييم حالة الفقر تقييماً دقيقاً في البلد أجرت السلطات، بدعم من شركائها، دراسة لملامح الفقر في بوركينا فاسو تستند إلى نتائج الاستقصاء الذي نُفذ على سبيل الأولوية في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤ حتى يناير/كانون الثاني ١٩٩٥ بشأن الظروف المعيشية للأسر. وقد أبرزت هذه الدراسة مدى انتشار الفقر، ومدى خطورته، وخصائصه، واتجاهاته، وأسبابه.

١٥- وتفيد هذه الدراسة أن نحو ٤٥ في المائة من السكان يعيشون تحت حد الفقر، الذي حددته التقديرات بمبلغ ٠٩٩ ٤١ فرنكاً أفريقيا (أي ٨٢ دولاراً) للفرد البالغ في السنة. ويتركز الفقر في المناطق الريفية ويتزايد انتشاره في مناطق وسط الشمال، وجنوب الشرق، ووسط الجنوب، والشمال. ويتفشى الفقر أساساً في صفوف المزارعين، لاسيما من يمارسون زراعة الكفاف (٥١,٥ في المائة) فضلاً عن النساء (أنظر الفقرة ٣). وعلاوة على ذلك، يعيش ٢٧,٨ في المائة من سكان بوركينا فاسو تحت حد الفقر المُدقع الذي حُدد بمبلغ ٧٤٩ ٣١ فرنكاً افريقيا (٦٣ دولاراً) للفرد البالغ في السنة.

١٦- وفي المناطق الريفية، يُعتبر المزارعون الذين يتألف إنتاجهم أساساً من الحبوب وكذلك الذين يعتمدون على محصول أو نشاط واحد مزارعين دون موارد. وفي المدن، تفتقر فئات معينة إلى أية وسيلة مالية ولا تملك أي مصدر للدخل، وهذه الفئات هي: المعوقون، وأطفال الشوارع، وشباب الخريجين، والعمال المسرحون، وما إليهم.

١٧- وقد سعى السكان الفقراء إلى تنويع هذه الأنشطة من أجل زيادة دخولهم. وتجلى هذا على وجه الخصوص في المناطق الريفية بتوسيع مساحة المزارع الأسرية، وزراعة المحاصيل خارج مواسمها (إذا سمحت الظروف بذلك)، بالإضافة إلى تربية الحيوانات الصغيرة؛ وتمارس النساء بوجه عام أعمالا حرفية. ويهاجر سكان الريف الفقراء نحو المدن أو إلى البلدان المجاورة (غانا، وكوت ديفوار) حيث يبدو أن النشاط الاقتصادي، ولاسيما النشاط الزراعي، مازال ممكنا ومجزيا.

الأولويات والسياسات الوطنية الرامية إلى مكافحة انعدام الأمن الغذائي والفقر

السياسات العامة

١٨- لما كانت حكومة بوركينا فاسو تدرك أن السياسة الفعالة لمكافحة الفقر تتطلب أولا إطارا مواتيا على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد وضعت منذ ١٩٩١ برنامجا للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بمساندة المجتمع الدولي. ويستهدف هذا البرنامج، فيما يستهدفه، تهيئة الظروف اللازمة لانتعاش النمو والعمالة. وحتى إن كانت الحكومة تنظر إلى هذا البرنامج بوصفه وسيلة وأداة فإن غايته تظل هي التنمية البشرية المستمرة. وقد أضيف إليه مؤخرا عنصر جديد، يتعلق بالبعد الاجتماعي للتكيف. ويرمي هذا البعد، ضمن جملة أمور، إلى وضع سياسات اجتماعية وبرامج لمكافحة الفقر تدرج في إصلاحات التكيف الهيكلي، وإلى تنفيذ تلك السياسات تنفيذا فعالا.

١٩- وقد عزز تنفيذ هذه الإصلاحات أسس التوسع المستمر للنشاط الاقتصادي. فمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، الذي ظل راكدا منذ عام ١٩٩١ حول ٢ في المائة تقريبا، قد ارتفع في عام ١٩٩٦ ليصل إلى ٥,٧ في المائة. وأتاح هذا التطور المواتي تحرير موارد خصص جزء منها لقطاعي الصحة والتعليم ذوي الأولوية. وإلى جانب هذا، تحسنت الأوضاع المالية وإطار الاقتصاد الكلي. كما تم الانتهاء عمليا من تحرير الاقتصاد واعتماد إصلاحات كثيرة.

٢٠- وعملا على مواجهة التحديات فيما يتعلق بمكافحة الفقر وضمان التنمية البشرية المستمرة، اعتمدت بوركينا فاسو في عام ١٩٩٥ خطاب نوايا لسياسة التنمية البشرية المستمرة، وخصصت ٢٦ في المائة من ميزانيتها للخدمات الاجتماعية. وأكدت الحكومة مجددا في خطاب النوايا، على اعتزامها مواصلة الجهود المبذولة في إطار الإصلاحات الاقتصادية، والسعي على سبيل الأولوية لمكافحة الفقر، مع التركيز ضمن جملة أمور على الأمن الغذائي، الذي من شأنه أن يتيح لكل فرد في البلد أن يحصل على الغذاء ومياه الشرب. وستسهم مذكرة الإستراتيجية القطرية، التي وضعت مؤخرا، في ترجمة هذه النوايا إلى حقائق ملموسة على أرض الواقع.

سياسات الأمن الغذائي

٢١- علاوة على تحديث الإنتاج الزراعي وتنويعه، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، يشكل تعزيز الأمن الغذائي الهدف الرئيسي الثالث لبرنامج التكيف في القطاع الزراعي، الذي اعتمدته الحكومة في عام ١٩٩١. وتريد الحكومة، بجعلها من تعزيز الأمن الغذائي أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج التكيف في القطاع الزراعي، أن تضمن للجميع، وخاصة لأشد السكان فقرا، فرصة أفضل في الحصول على الغذاء.

٢٢- وبادرت الحكومة إلى وضع سياسة لزيادة الإنتاج الزراعي من أجل تحسين دخول المنتجين والحالة التغذوية لأسرهم. وعملا على التصدي لهذا التحدي، تعكف الحكومة في الوقت الراهن على إعداد استراتيجية للنمو الزراعي المستمر المستند إلى التنمية المتكاملة للزراعة والثروة الحيوانية، وإلى تحقيق فائض إنتاجي وتحسين الإنتاجية الزراعية. كما اتخذت قرارات تستهدف صياغة الأنشطة ذات الأولوية في مجالات معينة (الحبوب، والثروة الحيوانية، والفاكهة

والخضر). وحددت أيضا برامج نوعية تكميلية فيما يخص المعدات، والبنيات الأساسية المائية – الزراعية، ووسائل النقل. ومن بين تلك البرامج، وضع برنامج "دعم التخزين القروي" من أجل تحقيق لامركزية مخزونات الأمن الغذائي وإسناد مزيد من المسؤولية إلى المجتمعات القروية (عن طريق إنشاء بنوك للحبوب بصفة خاصة). وأسفرت هذه الجهود جميعا عن زيادة انتظام الإمدادات، وتحسن البنيات الأساسية للنقل والتخزين، وتوافر مزيد من الموارد الائتمانية. وتأمل الحكومة أن تحقق، من خلال تنمية الري، الاكتفاء الذاتي من الأرز. وستحظى هذه الجهود بالدعم من أجهزة أنشئت في إطار السياسة الجديدة للحبوب، ولاسيما "لجنة دراسة ومتابعة سياسة الحبوب".

٢٣- كما سعت الحكومة أيضا إلى تحسين القدرة الشرائية للسكان وزيادة فرص حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية عن طريق إنشاء برامج لمساندة المبادرات التي تنفذها المجتمعات القاعدية من أجل تحسين ظروف معيشتها. وفي المناطق الريفية، تمول مشروعات للتنمية المتكاملة إنشاء الآبار، وبناء المرافق الأساسية من مدرسية واجتماعية صحية، وتمنح للتجمعات القروية قروض لصالح الأنشطة التجارية الصغيرة.

٢٤- وفي إطار سياسة التنويع وعملا على تلبية الطلب المتزايد للسكان، سعت الحكومة إلى النهوض بمحاصيل زراعية أخرى (مثل: الذرة، والنيبيه، والدرنات، والفواندزو) وتنمية زراعة الخضر. وبادرت في الوقت نفسه، بالتعاون مع شركاء ينتمون إلى القطاع الخاص، إلى ترويج الحبوب المحلية بفضل مشروع بروسيلوس Procelos، وإلى تشجيع استهلاك الأسماك. ولما كانت النساء من العناصر المهمة في هذه السياسة، وضعت الحكومة لصالحهن، بدعم من شركائها، استراتيجيات وسياسات ملائمة لمساندة الأنشطة التي تعود عليهن بالربح. وقامت النساء، اللاتي انتظمن وتجمعن في رابطات، بتنمية أنشطة عديدة من بينها جمع وتحويل لوز كاريتيه وتسويق زبد كاريتيه. كما يقمن بأنشطة أخرى مثل: الأعمال الحرفية، وتربية الحيوانات الصغيرة في المنازل، وزراعة الخضر.

٢٥- ومن أجل متابعة الأوضاع الزراعية، ودرء نقص الأغذية وإدارتها، أنشأت الحكومة عددا من الهياكل الوطنية. ويشكل "نظام الإنذار المبكر" إحدى الآليات الرئيسية لدرء الأزمات. ويستند هذا النظام إلى جمع وتحليل البيانات الزراعية التي يزوده بها نظام معلومات الأسواق، ولجنة تنسيق المعلومات، ويسعى نظام الإنذار المبكر إلى تحديد مناطق الخطر ويجري تقييما لهشاشة الأوضاع في البلد. أما الشركة الوطنية لإدارة مخزونات الأمن الغذائي، وهي الهيئة الرئيسية لإدارة الأزمات في بوركينا فاسو، فمنوط بها تكوين المخزون الأمني الوطني وإدارته والمحافظة عليه. وتملك هذه الشركة قدرة تخزينية تصل إلى ٠٠٠ ١١٠ طن، ومخزونا أمنيا وطنيا قدره ٠٠٠ ٣٥ طن، واحتياطيا ماليا يكفي لشراء ٠٠٠ ٢٥ طن من الحبوب. وفضلا عن ذلك، فإن اللجنة الوطنية لإغاثات الطوارئ وإعادة التأهيل، مكلفة بأن تنفذ، من خلال هياكل لامركزية، خطة وطنية لتنظيم معونات الطوارئ وإعادة التأهيل في حالة وقوع كارثة طبيعية.

سياسات المعونة الغذائية

٢٦- لا توجد في بوركينا فاسو سياسة محددة تحديدا واضحا في مجال المعونة الغذائية. وقد نظمت لجنة من الجهات المانحة، منذ عدة سنوات، مشاورات مع السلطات العامة لتحديد شروط منح المعونة الغذائية. وتم التخلي عن هذه الممارسة إلى حد كبير بعد عام ١٩٨٦، ثم قررت الحكومة أن تعود إليها في إطار برنامج التكيف في القطاع الزراعي. كما تتوخى بعض الجهات المانحة إنشاء جهاز استشاري مختلط (جهات مانحة/حكومة) ليفصل في استخدام الأموال المناظرة المتحققة عن طريق المعونة الغذائية.

٢٧- ومنذ السنوات العشر الماضية، ظل ٨٥ في المائة من المعونة الغذائية المقدمة لبوركينا فاسو تتألف من معونة مرتبطة بمشروعات، بمتوسط قدره ٠٠٠ ٣٥ طن كل سنة. وخلال سنتي الجفاف العظيم، أي في عامي ١٩٧٤ و١٩٨٥، وصلت إمدادات المعونة الغذائية إلى ٩٠٠ ١٠٧ طن وإلى ٢٠٠ ١٢٤ طن على التوالي؛ وكانت تتألف أساسا من معونة مرتبطة ببرامج وتتضمن عمليات بيع عن طريق طرح المناقصات وتكوين أموال مناظرة.

٢٨- وإمدادات المعونة الغذائية المقدمة إلى بوركينا فاسو تتألف أساسا من الحبوب؛ أما المنتجات من غير بنود الحبوب فتتضمن الزيت النباتي، والسكر، ومنتجات الألبان، والبقول. وتشترى نسبة تتراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة من مجموع المعونة محليا؛ وتستورد النسبة الباقية تجاريا.

٢٩- والجهات المانحة الرئيسية هي الولايات المتحدة الأمريكية **(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)**، و**برنامج الأغذية العالمي**، و**الاتحاد الأوروبي**. وتشكل منح الولايات المتحدة ٥٤ في المائة من مجموع الإمدادات في المتوسط. وتصل حصة **البرنامج** و**الاتحاد الأوروبي** إلى ٢٥ و٨ في المائة على التوالي من مجموع المعونة الغذائية. وتقدم النسبة المتبقية، وهي ١٣ في المائة، من جانب كل من ألمانيا، وكندا، وهولندا، واليابان، وإيطاليا، والدنمارك.

٣٠- وقدمت **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**، عن طريق منظمة CRS-Cathwel غير الحكومية نحو ٠٠٠ ١٤ طن من المواد الغذائية في السنة، استخدم ٨٠ في المائة منها في إطار مشروع للتغذية المدرسية ودعم التعليم الأساسي. وخصصت النسبة المتبقية، وهي ٢٠ في المائة، لمشروعات زراعية صغيرة ولأنشطة الإغاثة الموجهة للفقراء. ويبلغ متوسط منح **الاتحاد الأوروبي**، ٥٠٠ ٣ طن في السنة، وتتوزع أساسا بين عدة منظمات غير حكومية هي منظمة إغاثة السهل الأفريقي (SOS Sahel) ومنظمة دولويندي (Delwende)، ومنظمة كاريتاس الوطنية، ومنظمة أشقاء البشر، دعما لأنشطة التنمية الريفية. أما **البرنامج**، الذي يصل متوسط إمداداته إلى ٥٠٠ ٧ طن سنويا، فيساند أساسا مشروعات "الغذاء مقابل العمل" المتعلقة بمشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية. وقد تم حتى الآن توزيع المعونة الغذائية المرتبطة بالمشروعات على مختلف الأنحاء والمجالات، دون أي توجيه جغرافي أو اجتماعي واقتصادي. ومع انخفاض الموارد الذي لوحظ في السنوات الأخيرة، تقوم أهم الجهات المانحة للمعونة الغذائية في الوقت الراهن بإعادة تحديد الأنشطة ذات الأولوية وإعادة تعيين مناطق التدخل الجغرافية، مع التركيز على المناطق شديدة الفقر التي تعاني من العجز.

٣١- وفي مجال معونة الطوارئ، تلقت بوركينا فاسو معونة في ١٩٨٥/١٩٨٦ وفي ١٩٩٠/١٩٩١، عندما واجهت عجزا ضخما في المحصول الرئيسي. وعلاوة على ذلك، قدم **البرنامج** بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ نحو ٠٠٠ ٣ طن من أغذية المعونة للطوارئ على مدى ثلاث سنوات للاجئين الوافدين من مالي ونيجيريا إلى بوركينا فاسو.

٣٢- وناهزت الاحتياجات السنوية المتوسطة للواردات التجارية والمعونة الغذائية نحو ٠٠٠ ١٤٠ طن (أساسا من الحبوب) بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٦. ولذا، يبدو أن الحكومة مازالت تعتمد على المعونة الغذائية في سد العجز في الحبوب.

استعراض النتائج التي حققها البرنامج

٣٣- تتلقى بوركينا فاسو مساعدات من **البرنامج** منذ عام ١٩٦٤. وأتاح التوقيع في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٧ على اتفاق أساسي بشأن هذه المساعدة تمويل مشروعات إنمائية وعمليات طارئة. وبلغت القيمة الإجمالية للمعونة المقدمة من

البرنامج منذ عام ١٩٦٤ حتى الآن ١٣٠,٩ مليون دولار، منها ١١٤,١ مليون دولار لمشروعات إنمائية، و١٤,١ مليون دولار لعمليات طارئة، و٢,٧ مليون دولار لمشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة.

٣٤- ووفقا للأولويات والاستراتيجيات الإنمائية للبلاد، خصص **البرنامج** خلال هذه السنوات العشر حصة متزايدة من موارده للأنشطة التي تنفذها التجمعات القروية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الريف، في إطار مشروعين إنمائيين هما: المشروع بوركينا فاسو ٣٣٢٦ - "التنمية الريفية"، والمشروع بوركينا فاسو ٣٣٧٦ - "تنمية البنيات الأساسية الريفية".

٣٥- ومن خلال شراء الحبوب في المناطق ذات الفوائض، نجح **البرنامج** في تحسين إمدادات المناطق ذات العجز التي تواجه صعوبة في الوصول إلى الأسواق. وتلقى سكان المناطق الريفية المصابة بعجز مزمن (وسط الشمال، والشمال) ٦٧٨ ٣٩ طنا من الأغذية في إطار هذين المشروعين. وفحصت بعثة تقييم منتصف المدة في مايو/أيار ١٩٩١ تنفيذ هذين المشروعين. ورأت البعثة أن المعونة الغذائية المقدمة تمثل دعما لأنشطة تنمية المجتمعات المحلية، وأكدت سلامة الأساس المنطقي لمجالات التدخل في كلا المشروعين. غير أنها أوصت بجمع المشروعين في مشروع واحد تيسيرا لتنسيق أنشطة المشروعات الفرعية واختصارا لنفقات الإدارة.

٣٦- وتتضمن مساعدات البرنامج الجارية (١٩٩٣-١٩٩٩) مشروعين إنمائيين ومشروعا للاجئين والنازحين الممتد، تبلغ قيمتها الكلية ٠٠٠ ٢٨٥ ٣٧ دولار.

المشروع بوركينا فاسو ٣٣٢٦ (التوسع الأول) - "التنمية الريفية"

٣٧- نشأ هذا المشروع نتيجة دمج المشروعين ٣٣٢٦ و٣٣٧٦، وتمت الموافقة عليه في مايو/أيار ١٩٩٢ لمدة خمس سنوات بتكلفة إجمالية قدرها ٢٤,٨٧ مليون دولار. وبدأت أنشطة هذا المشروع في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣. وكان من المزمع في خطة العمليات أن يتلقى نحو ٠٠٠ ٢٥٠ شخص، يتألفون أساسا من أعضاء التجمعات القروية، معونة غذائية مباشرة كل عام، ولكن لما كان تناول الوجبات يتم بصورة مشتركة أثناء الأعمال الجماعية فإن العدد الحقيقي للمستفيدين المباشرين كان أكثر ارتفاعا.

٣٨- ويتضمن هذا المشروع، متعدد القطاعات، أربعة مشروعات فرعية هي:

(أ) المشروع الفرعي الأول، مساندة تخطيط الموارد الطبيعية ودعم الإنتاج (٦٠ في المائة من القيمة الإجمالية)، ويضم أنشطة صون المياه والتربة، والأنشطة الحرجية القروية، وتحسين موارد المياه، واستيطان أراض جديدة.

(ب) المشروع الفرعي الثاني، مساندة الأمن الغذائي القروي (١٣ في المائة من القيمة الإجمالية)، ويستهدف تزويد ٣٠٠ بنك من بنوك الحبوب أنشئت حديثا بمخزون أولي سعته ١٥ طنا لكل منها. وفي عام ١٩٩٥، عدلت خطة العمليات لتضمينها دعما لمشروع الأمن الغذائي والتغذية، الذي يموله كل من **البنك الدولي** والنرويج. ويستهدف هذا المشروع، في ما يستهدفه، خلق فرص عمل مؤقتة في المقاطعات الأشد تأثرا بمخاطر الجفاف.

(ج) المشروع الفرعي الثالث، دعم التدريب الريفي (١٠ في المائة من القيمة الإجمالية)، ويرمي إلى تحسين مستوى معارف الفلاحين في مجالات الزراعة، وصون المياه والتربة، والحراجة، وإدارة الوحدات الاقتصادية القروية. ويتضمن التدريب دروسا لمحو الأمية، وتدريبا فنيا متخصصا.

(د) المشروع الفرعي الرابع، تنمية البنيات الأساسية الريفية (١٧ في المائة من القيمة الكلية)، ويضم عنصرين. يستهدف العنصر الأول تحسين البنيات الأساسية للنقل والاتصال والتسويق على المستويين الإقليمي والقروي، بفضل أعمال صيانة وإصلاح الطرق الإقليمية التي يقوم بها عمال الأشغال العامة الاجراء الذين يحصلون على حصص غذائية أسرية تكمل أجورهم المتواضعة. ويستهدف العنصر الثاني تجهيز القرى بالمرافق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

٣٩- وتنفذ المشروعات الفرعية الأربعة منظمات مختلفة بالتنسيق مع الأمانة الدائمة لمعونة **البرنامج**، التي تتبع وزارة الزراعة.

٤٠- وقد خضع المشروع لتقييم منتصف المدة أجري في يونيو/حزيران ١٩٩٧. ويتضح من استنتاجات وتوصيات بعثة التقييم أن المعونة الغذائية تضطلع بدور حفاز لا يمكن إنكاره، بل لا يمكن الاستغناء عنه، لتنفيذ الأنشطة الإنمائية. ولما كانت هذه المعونة تقدم في صورة وجبات غذائية يتم تناولها بصورة مشتركة أثناء الأعمال الجماعية، فإن ذلك يضفي عليها نوعية خاصة تجعلها عاملا للتماسك الاجتماعي حول عمليات التنمية القروية.

٤١- وفي ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٩٧، قدرت التقارير معدل التنفيذ المتوسط لمجمل أنشطة المشروع بنسبة ٩٥,٣٧ في المائة (٨٦ في المائة للمشروع الفرعي الأول، و٤٢ في المائة للمشروع الفرعي الثاني، و١٣٩ في المائة للمشروع الفرعي الثالث، و١١٤,٥ في المائة للمشروع الفرعي الرابع). وكان عنصر الحراجة القروية من المشروع الفرعي الأول، وعنصر مساندة مشروع الأمن الغذائي والتغذية من المشروع الفرعي الثاني هما وحدهما اللذان سجلا معدلي تنفيذ ضعيفين (١٧ و١٣ في المائة على التوالي)، بسبب صعوبة تعبئة الأموال لبندي تثبيت الكثبان الرملية والحراجة القروية في الحالة الأولى، ولبطء استهلال أنشطة مشروع الأمن الغذائي والتغذية في الحالة الثانية. وخصص المشروع ٦٦ في المائة من الحصص لتحسين الموارد الطبيعية والإنتاج، و٢٢ في المائة للتدريب الريفي، و١٢ في المائة لتنمية البنيات الأساسية الريفية. ولم يوضع في إطار المشروع الفرعي الأول أي معيار يسمح باختيار الأنشطة التي يتعين دعمها اختيارا فعالا، بالرغم من أن الطلبات المقدمة من السكان تتجاوز إلى حد كبير قدرات المشروع على تقديم المساعدة. وترى بعثة التقييم، أن هذه الحالة تسهم في تعدد الأعمال المنفذة في الميدان وتؤثر على نوعيتها؛ كما لوحظ أن معايير العمل لا تحترم دوما مما يفسر جزئيا ارتفاع معدلات نجاح بعض الأنشطة فوق نسبة ١٠٠ في المائة. ولكن، عندما تنجز الأنشطة بالاشتراك مع شركاء آخرين تكون الأعمال المنفذة ذات جودة فنية أعلى.

٤٢- وكان تنفيذ عنصر "دعم بنوك الحبوب" بطيئا لأنه ارتبط ببيع سلع المعونة من الزيوت النباتية، وهو أمر تبينت صعوبته؛ وكان مما عوق أيضا تنفيذ هذا العنصر نقص متابعة وتدريب التجمعات القروية في مجال الإدارة، والصعوبات المرتبطة بتوريد الإمدادات، وضعف معدلات سداد الديون.

٤٣- ولاحظت بعثة التقييم أن المعونة الغذائية كان لها تأثير حاسم على مشاركة المتدربين وانتظامهم في الدورات التدريبية. وفيما يتعلق بإنشاء البنيات الأساسية الريفية، رأت البعثة أن كمية العمل الضروري لا تبرر في حالات معينة اللجوء إلى أنشطة "الغذاء مقابل العمل"، وأن المعونة الغذائية ينبغي ألا تساند إلا أعمال تشييد المرافق التي تستخدم استخداما جماعيا وتتطلب شهري عمل على الأقل وينفذها عدد يعبر عن مجتمع المستفيدين ويمثلهم. وأتاح عنصر "صيانة شبكة الطرق الفرعية" (الطرق الزراعية الفرعية) لعمال الخدمات المتنقلة للأشغال العامة الذين يعملون في ظروف صعبة أن يستهلكوا مباشرة في مواقع العمل جزءا من الحصة الغذائية نظير اقتطاع نسبة من المرتب.

٤٤- وبصورة عامة، أوصت البعثة، عملا على تحسين نتائج المشروع، بتبسيط عمليات اتخاذ القرار (اختيار العمليات)، وبإعادة تحديد مناطق التدخل ذات الأولوية وزيادة تركيز الأنشطة في هذه القطاعات، بالإضافة إلى إنشاء نظام للمتابعة

والتقييم يقوم على إسناد المسؤوليات بصورة واضحة للمنفذين المباشرين. كما صيغت عدة توصيات تستهدف تحسين إدارة العناصر المختلفة. وأوصت البعثة من جهة أخرى بإيلاء الأولوية للمناطق الأشد معاناة من العجز في المياه (مناطق الشمال ووسط الشمال) والمناطق التي يتسم فيها الأمن الغذائي بعدم الاستقرار (سوم، وياتنغا، وباسوريه، وبولكيميديه، وبام، وسانماتنغا، ونامنتنغا).

٤٥- ويلاحظ أن أحد أوجه الضعف في تنفيذ المشروع يكمن في اتساع مناطق التدخل، وتعدد الأنشطة المنفذة وتنوعها. كما عانى تنفيذ المشروع من التثاقل الإداري، ومركزية اتخاذ القرار، والقيود المالية، ونقص الموظفين المعارين من الحكومة.

٤٦- وفي المقابل، كان من أوجه قوة المشروع نهجه القائم على المشاركة: فقد وضعت البرامج على مستوى المحليات ثم اشتركت في تقييمها هياكل التوجيه والمجتمعات القروية. وأتاحت هذه الطريقة في الإدارة القائمة على المشاركة للسكان المستفيدين أن يتملكوا منجزات المشروع وأن يستعدوا في الوقت ذاته لمرحلة ما بعد انتهائه. كما أسهم المشروع، بفضل مرونته، في الحد من ضعف السكان والتخفيف من آثار الكوارث؛ وهكذا، تسنى تعزيز أنشطة المشروع في المقاطعات المتضررة عندما سجل الموسم الزراعي ١٩٩٥/١٩٩٦ عجزا مهما في الحبوب تطلب تعبئة معونة غذائية طارئة.

المشروع بوركينا فاسو ٤٩٥٩ "التغذية التكميلية للمجموعات الضعيفة"

٤٧- أجيز هذا المشروع الذي يستغرق أربع سنوات، في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، بتكلفة إجمالية قدرها ٩,٧٣ مليون دولار. ويستهدف المشروع دعم سياسة تعميم الرعاية الصحية الأولية بإدراج المعونة الغذائية في تلك السياسة بوصفها عنصرا ضروريا من عناصرها، وتضطلع المعونة الغذائية في هذا الصدد بالوظائف التالية:

(أ) الإسهام في التعويض التغذوي للأطفال المصابين بسوء التغذية الشديد والمقبولين في مراكز التعويض والتثقيف التغذويين؛

(ب) تشجيع الحوامل والأمهات المرضعات، اللاتي يعتبرن متعرضات للخطر، على التردد بانتظام على المرافق الصحية؛

(ج) الإسهام في الجهود الإعلامية والتثقيفية والتدريبية التي تقوم بها وزارة الصحة لصالح النساء.

٤٨- وحددت تشكيلة الأغذية ونوع الحصة الغذائية الموزعة تبعا للعادات الغذائية المحلية واحتياجات مختلف الفئات المستهدفة من الطاقة والبروتين. وأدرج الملح المقوى باليود في تلك الحصة بسبب انتشار مرض الدراق الذي تريد السلطات الصحية في البلد القضاء عليه.

٤٩- والمشروع موجه لست مقاطعات من المقاطعات الخمس والأربعين التي تضمها البلاد، بالإضافة إلى عدة أحياء محرومة في مدينتي أو غادوغووبودو – بوبو – ديولاسو. وتندرج المقاطعات التي تم اختيارها (وهي باسوريه، وسوم، وغورما، وسانماتنغا، وبازيغا، وبوغوريبا) في عداد أشد المقاطعات اتساما بهشاشة الأوضاع، إذ يتفشى فيها سوء التغذية، ويعاني سكانها من نقص المغذيات الدقيقة، وتعد المرافق الصحية غير كافية فيها.

٥٠- وقد بدأ المشروع من الناحية الفعلية في سبتمبر/أيلول ١٩٩٦ مواجها عقبات مختلفة وهي: الصعوبات التي صادفتها الإدارات الصحية اللامركزية في اختيار المستفيدين بطريقة دقيقة؛ والصعوبات المالية للهياكل الصحية التي جعلت من

العسير عليها القيام بعمليات الرصد والتقييم؛ ونقص الموظفين المسؤولين عن تنفيذ المشروع ومتابعته. وتتوخى خطة العمليات توزيع ١٩٧ ٥ طنا من الأغذية في السنة. غير أن الصعوبات سالفة الذكر المرتبطة على الأرجح بالطابع الحديث للمشروع، ونوع المساعدة التي يقدمها **البرنامج** إلى هذا القطاع، لن يسمحا إلا بتوزيع ٨٣١ ١ طنا من الأغذية بعد عام من التنفيذ، أي بمعدل استخدام قدره ٣٥ في المائة.

المشروع بوركينا فاسو ٥٧٠٢ – "المعونة الغذائية للاجئين الطوارق"

٥١- نتيجة المواجهات المستمرة بين الجيشين الوطنيين المالي والنيجيري والسكان الطوارق، لاذ عدة آلاف من اللاجئين بأربع مقاطعات ببوركينا فاسو (هي أوبريتينغا، وأودالان، وسوم، وسينو). ومع تفاقم الاضطرابات بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٤، زاد العدد من ٠٠٠ ٦ لاجئ إلى ٠٠٠ ٢٠ لاجئ. وقدم **البرنامج** بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥، بالتعاون الوثيق مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، معونة غذائية للاجئين الطوارق من خلال ثلاث عمليات طوارئ (العملية رقم ٥١٥٢ وتوسعان آخران لها)، وصلت تكلفتها الإجمالية إلى ١,٥٣ مليون دولار. وفي نهاية عمليات الطوارئ، طلبت الحكومة من **البرنامج** أن يواصل مساعداته لفترة جديدة مدتها ١٢ شهرا. ونتيجة لذلك، تمت الموافقة على مشروع للتدخل الممتد لصالح ٠٠٠ ٣٣ لاجئ من الطوارق، بتكلفة قدرها ٢,٦٧ مليون دولار، ولمدة ١٢ شهرا اعتبارا من أول سبتمبر/أيلول ١٩٩٥. وأظهرت عدة استقصاءات تغذوية أجرتها ال**مفوضية** أن المعونة الغذائية قد أسهمت في الحد بقدر كبير من نسبة سوء التغذية لدى الأطفال في مخيمات اللاجئين. كما لاحظت بعثة التقييم المشتركة بين **البرنامج والمفوضية** في يونيو/حزيران ١٩٩٥ أن الحالة التغذوية والصحية للاجئين قد استقرت عند مستوى مرض. ولما كان السلام قد عاد إلى البلدين الأصليين للاجئين، فإن **البرنامج** قد قرر، بالتعاون مع الحكومة و**المفوضية**، أن ينهى في ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٩٧ كل توزيع عام في المخيمات، من أجل التشجيع على عودة اللاجئين إلى ديارهم. وفي إطار المشروع الإقليمي مالي ٥٨٠٤ – "المساعدة الغذائية للاجئين الماليين ولضحايا الصراع"، الذي دخل طور التنفيذ اعتبارا من أول يوليو/تموز ١٩٩٧، يحصل كل لاجئ يعود طوعا إلى بلاده على حزمة من المواد الغذائية تناظر حصص ثلاثة أشهر. وفي أعقاب اعتماد هذه الاستراتيجية، سجل معظم اللاجئين أنفسهم للعودة إلى الوطن. كما أسهمت عودة مناخ الثقة في البلدين الأصليين وإنشاء إطار لاستقبال اللاجئين (إصلاح الآبار، وإنشاء بنيات أساسية لاستقبال اللاجئين ومساعدتهم على الاستقرار مجددا، بما في ذلك تقديم المعونة الغذائية) إسهاما كبيرا في زيادة عدد العائدين طوعا إلى وطنهم.

نتائج وتأثير مساعدات البرنامج

٥٢- يتضح من عمليات التقييم المختلفة لمشروعات التنمية الريفية أن المعونة الغذائية قد أسهمت في إدخال تحسين ملموس على القدرات الإنتاجية والظروف المعيشية للمجتمعات الريفية في مناطق العجز الغذائي. وبفضل تنفيذ أعمال لإنتاج الأرز، وأعمال صون التربة والمياه، وتشييد المساكن والمراكز التابعة للمجتمع المحلي والمخازن والمستوصفات ودور الولادة، وإنشاء الطرق الريفية. وتقدم المعونة الغذائية أساسا إلى سكان الريف الذين يعيشون في ظروف صعبة وغير مستقرة. وتسوغ لنا نوعية الأعمال المنفذة وكذلك مشاركة المجتمعات المحلية في إنجازها أن نأمل في أن يتسنى ضمان استمرارية البنيات الأساسية في معظم الحالات. وقد عززت أعمال التقييم والبرمجة القائمة على المشاركة من قدرات المجتمعات القروية على الإدارة الذاتية.

٥٣- وفيما يتعلق بمشروع التغذية التكميلية للجماعات الضعيفة فإن من السابق لآوانه، نظرا لطابعه الحديث ولضعف القدرة التنفيذية للحكومة، أن نقيس في هذه المرحلة تأثيره على سوء التغذية وأن نستخلص دروسا بشأن مدى استمرار المساعدة.

تأثير المساعدة على النساء

٥٤- النساء هن المستفيدات المباشرات من مشروع التغذية التكميلية للجماعات الضعيفة. وتشير التقديرات إلى أن نسبة مشاركة النساء في أنشطة هذا المشروع تبلغ قرابة ٦٠ في المائة. ولم تسمح نظم جمع المعلومات حتى الآن بتوافر بيانات إحصائية كاملة مصنفة حسب الجنسين. وفي إطار مشروع التنمية الريفية، قدرت الاستقصاءات المنفذة في ١٤ مقاطعة في عام ١٩٩٦ أن النسبة المتوسطة لمشاركة النساء في الأنشطة تبلغ ٢٥ في المائة. وتصل هذه النسبة إلى مستوى أكثر ارتفاعا في أنشطة التدريب (٥١ في المائة). ويعزى الضعف العام لنسبة المشاركة إلى أن مجالات تدخل المشروع لا تغطي الأنشطة التقليدية للنساء. ولاحظت بعثة تقييم مشروع التنمية الريفية أن المنجزات تعود بالنفع على النساء والرجال على حد سواء.

فعالية التكاليف

٥٥- تتراوح قيمة (ألفا) للمنتجات (النسبة بين قيمة المنتج الغذائي التي يتحملها المستفيدون وحاصل جمع تكلفة هذا المنتج الغذائي وتكاليف النقل اللتين يتحملهما **البرنامج**) بين ١,٩ للسكر، و١,٦ للسمك المعلب، و١,٤ للزيت النباتي، و١,٣ للأرز، و٠,٩ للفاصوليا، و١ للدخن والذرة الرفيعة. وتسمح هذه المؤشرات باستنتاج أن المنتجات الغذائية التي يوردها **البرنامج** إلى بوركينا فاسو تحتفظ بميزة نسبية بالرغم من أن بوركينا فاسو تعد بلدا داخليا. ويشتري **البرنامج** المنتجات المحلية (الدخن والذرة الرفيعة، والفاصوليا) بعد الحصاد عندما تهبط الأسعار إلى أدنى مستوياتها، ويقوم بتوزيعها على مدار العام.

بيع سلع المعونة الغذائية

٥٦- يتوخى المشروع بوركينا فاسو ٣٣٢٦ – التوسع الأول استبدال ٧٣٩ ٥ طنا من الزيوت النباتية لتمويل (أ) إعانات النقل الداخلي والتخزين والمناولة (٧٩,٦٣ في المائة)؛ (ب) شراء الحبوب من أجل بنوك الحبوب (٢٠,١٣ في المائة)؛ (ج) الرصد والتقييم (٠,٢٤ في المائة). وبعد مفاوضات طويلة وشاقة مع الحكومة، تسنى استبدال ٦٠٠ ٢ طن بقيمة (ألفا) (النسبة بين الأموال المولدة وتكلفة الزيت النباتي) قدرها ٠,٨ للعملية الأولى التي بيع ٠٠٠ ١ طن، و٠,٧ للعملية الثانية التي شملت ٦٠٠ ١ طن. واودعت المبالغ المتحققة في حساب آجل بنسبة فائدة قدرها ٣,٥ في المائة واستخدمت أساسا في سداد إعانات النقل الداخلي والتخزين والمناولة إلى الحكومة. واشترطت الحكومة دفع الرسوم والضرائب على أية عملية استبدال مقبلة لسلع المعونة الغذائية. ويبدو من الواضح أن عمليات استبدال سلع المعونة لا تنطوي في هذه الظروف إلا على فائدة محدودة.

الرصد والتقييم وإعداد التقارير

٥٧- أتاح نظام الرصد الذي أنشئ في إطار مشروع التنمية الريفية، بوجه عام، جمع معلومات كافية عن عدد أيام العمل، والحصص الغذائية الموزعة، ووحدات العمل المنجزة، بالرغم من أن هذه المعلومات قد وصلت في بعض الحالات ناقصة أو متأخرة. كما لوحظت أوجه القصور بشأن تصنيف المستفيدين بحسب الجنس. ولا يسمح نظام الرصد والتقييم بوضع تقدير دقيق لتأثير المشروع على المستفيدين، نظرا لاتساع مناطق التدخل وتعدد الأنشطة وتنوعها.

٥٨- وكان من المفترض أن يستخدم مشروع التغذية التكميلية للمجموعات الضعيفة النظام القائم بالفعل داخل المرافق الصحية وأن يقوم بجمع معلومات تتصل بالمعونة الغذائية تحديدا. بيد أن المعوقات المالية التي تعاني منها الحكومة لم تسمح حتى الآن بتشغيل هذه الآلية. وتتألف الإدارة الفنية الوطنية للمشروع من موظف واحد يعمل لبعض الوقت ولا يملك أية ميزانية تشغيل. ويفسر هذا الأمر ضعف نسبة الاستخدام في المشروع (٣٥ في المائة)، ذلك أن توريد الحصص المخصصة للأغراض الصحية كان مشروطا بتقديم تقارير عن استهلاك الأغذية.

اتجاه المساعدات المقدمة من البرنامج في المستقبل

٥٩- تتكامل المجالات الراهنة لعمليات **البرنامج** في بوركينا فاسو مع الأولويات والاستراتيجيات الإنمائية للبلاد. وستكون الأنشطة اللاحقة موجهة أساسا نحو المناطق الريفية الأشد فقرا حيث تعد الظروف المعيشية أكثر اتساما بعدم الاستقرار (وسط الجنوب، وجنوب الشرق، ووسط الشمال، والشمال). وستحسن المعونة الغذائية تزويد هذه المناطق، التي تعاني من العجز في وصول الإمدادات الغذائية إلى الأسواق، بالإمدادات الغذائية. وتناظر الأنشطة المزمعة أربعا من الأولويات والاستراتيجيات الإنمائية الخمس التي حددتها الحكومة في خطاب النوايا لسياسة التنمية البشرية المستمرة، والتي أكدتها مذكرة الإستراتيجية القطرية للبلاد. وستكون عمليات **البرنامج** المقبلة متكاملة تكاملا تاما مع برامج الحكومة والمؤسسات الأخرى في **منظومة الأمم المتحدة**.

الفئات المقصودة، وتحديد المناطق الجغرافية والمجالات ذات الأولوية لعمليات المعونة الغذائية

٦٠- وفقا لتوصيات إعلان رسالة **البرنامج**، ستكون المجموعات المقصودة مؤلفة أساسا من السكان الفقراء وشديدي الفقر، والمجموعات الضعيفة، والسكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي. وسيكون بمقدور المشروعات الإنمائية **لـلبرنامج**، التي تتمحور حول المناطق ذات الأوضاع الحرجة والهشة ايكولوجيا، أن تسهم في الحد من ضعف أوضاع السكان وأن تسهل توزيع المعونة على ضحايا أية حالة جفاف محتملة. وقد تم تحديد ثلاثة قطاعات رئيسية لتقديم مساعدات **البرنامج** لها وهي: التنمية الريفية، والصحة، والتعليم الأساسي.

(أ) **التنمية الريفية:** لما كانت عمليات التقييم المختلفة قد أكدت أن المعونة الغذائية تمثل دعما مهما لأعمال التنمية الريفية، فإن المساعدة المقدمة ستتمحور حول ثلاثة عناصر هي: التنمية الزراعية، والتدريب، وتحسين البنيات الأساسية الريفية. والمجموعات المقصودة من هذا المشروع وتتألف من أعضاء التجمعات القروية للمقاطعات

المختارة، الذين سيشاركون طوعا في الأعمال وفي التدريب، بالإضافة إلى عمال الأشغال العامة المشاركين في الأنشطة المتصلة بالطرق. وستعنى الأنشطة المنفذة، في المقام الأول، بحماية وإصلاح وتحسين الموارد الطبيعية، ودعم الأمن الغذائي القروي، وتحسين التقنيات الزراعية، وكسر عزلة القرى وتزويدها بالبنيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وسيستفاد من المرحلة اللاحقة في إعادة تحديد الأنشطة ذات الأولوية ومناطق التدخل الجغرافية. ولن يتدخل المشروع إلا في المناطق الأشد معاناة من العجز في المياه (الشمال ووسط الشمال)، والمناطق المعرضة لانعدام الأمن الغذائي، وفي صفوف الفئات الأشد فقرا (وسط الجنوب، وجنوب الشرق، ووسط الشمال، والشمال): وتناظر نحو ٢٥ مقاطعة من المقاطعات الخمس والأربعين التي تضمها البلاد المعايير سالفة الذكر (أنظر الخريطة الواردة في الملحق). وقد أنشئت وحدة لتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها داخل مكتب **البرنامج** من أجل تطوير أنشطة جمع وتحليل البيانات التي من شأنها أن تساعد على تحديد الفئات والمناطق المستهدفة بمزيد من الدقة.

(ب) **الصحة:** سيكون مشروع التغذية التكميلية للجماعات الضعيفة موجها بالدرجة الأولى إلى الأطفال المصابين بسوء التغذية، والنساء الحوامل، والأمهات المرضعات في المناطق المعرضة للخطر والتي تعاني من العجز الغذائي المتكرر والمزمن. وستقتصر أنشطة المشروع خلال المرحلة المقبلة على المقاطعات التي سينفذ فيها برنامجين **للأمم المتحدة** "الرعاية الصحية الأولية" و"الالتحاق بالتعليم الأساسي". وستساعد الاستعانة بخدمات سائر الشركاء (المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والمجتمعات القاعدية، وغيرها) وتعزيز التعاون مع المؤسسات الأخرى في **منظومة الأمم المتحدة** في إطار البرامج المشتركة، والمساندة المؤسسية لوزارة الصحة، على التغلب على الصعوبات التي لوحظت في تنفيذ المشروع.

(ج) **التعليم الأساسي:** سيصاغ خلال المرحلة المقبلة، مشروع "التغذية المدرسية" وينفذ وفقا لأولويات الحكومة في مجال التعليم الأساسي. وعملا على تعزيز أوجه التآزر المفيد وتخصيص الموارد على الوجه الأمثل، سيشكل مشروع المقاصف المدرسية العنصر الغذائي للمعونة من البرنامج المشترك **للأمم المتحدة** "الالتحاق بالتعليم الأساسي". وسيركز المشروع أساسا على تلاميذ المدارس الابتدائية التي أنشئت حديثا في المقاطعات الإحدى عشرة الأشد فقرا والأقل انتفاعا بالخدمات التعليمية وهي: غنغنا، وغورما، وكومنجاري، وكومبينغا، ونامنتنغا، وأودالان، وسانماتنغا، وسينو، وسوم، وتابوا، وياغا. وستكون الفتيات من المنتفعات بهذا البرنامج على سبيل الأولوية. وفضلا عن الوجبات التي يقدمها المقصف، ستتلقى البنات حصصا من الأغذية الجافة يحملنها معهن إلى المنزل. وسيراعى لدى تنفيذ هذا المشروع، أن هناك مشروعا مماثلا هو مشروع التغذية المدرسية (الغذاء من أجل السلام) الذي تموله **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ وتنفذه المنظمة غير الحكومية CRS-Cathwel، وذلك تجنبا لتغطية نفس المدارس. وينبغي ملاحظة أن ٤٥,٧ في المائة فقط من المدارس (أي ١ ٦٣٠ مدرسة من ٣ ٥٦٨ مدرسة) مزودة بمقاصف مدرسية وتنتفع بمساندة **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** وحكومة النرويج.

٦١- ***تحقيق تعهدات البرنامج إزاء المرأة:*** يعد مشروع التغذية التكميلية للجماعات الضعيفة، بالصيغة التي صمم بها، مشروعا ذا عنصر نسائي بارز. وسيكون مشروع التغذية المدرسية الجديد، الذي سيصاغ في القريب العاجل موجها إلى البنات بالدرجة الأولى؛ وستقدم حصص غذائية جافة موجهة أساسا للآباء من أجل تشجيعهم على إلحاق بناتهم بالمدارس. وستساند أنشطة تستهدف توعية رابطات أمهات التلاميذ بغية التشجيع على تعليم البنات.

٦٢- وفي إطار مشروع التنمية الريفية، ستختار على سبيل الأولوية طلبات الحصول على الدعم المقدمة من الرابطات والتجمعات النسائية. وسيكثف عنصر تدريب النساء ومحو أميتهن. وستجرى دراسة اجتماعية واقتصادية للوقوف على

احتياجاتهن بمزيد من الدقة، وإلى جانب هذا سينشأ نظام لجمع البيانات الإحصائية المصنفة بحسب الجنس من أجل تقييم نسبة مشاركة النساء والمزايا التي يحققنها من المشروع.

البرمجة المشتركة مع المؤسسات الأخرى

٦٣- ستتواصل عمليات **البرنامج** خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ في اتساق مع عمليات المنظمات الأخرى في **منظومة الأمم المتحدة**، مع مراعاة الأولويات الحكومية الواردة في خطاب النوايا السياسة التنمية البشرية المستدامة. كما سيراعى في توجيه أنشطة **البرنامج** في المستقبل الاستنتاجات الأولية لتقرير التنمية البشرية في بوركينا فاسو لعام ١٩٩٧، ومذكرة الإستراتيجية القطرية.

٦٤- ومن جهة أخرى، سمحت المشاورات التي دارت بين الحكومة ومنظمات **منظومة الأمم المتحدة** أيضا بإيضاح آفاق البرمجة المشتركة. وعليه، سيكون بوسع البرنامج المقبل أن ينتفع من مزايا (المساعدات الفنية والمالية، وتوريد المعدات) برامج الجهات المانحة الثنائية، ومتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية (أنظر الجدول الوارد في ملحق هذه الوثيقة). والواقع أن **البرنامج** سيعزز، خلال المرحلة المقبلة، شراكته مع منظمات **منظومة الأمم المتحدة** والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية من أجل تحسين تنفيذ المشروعات الإنمائية.

٦٥- وتمت صياغة البرنامج المشترك "الرعاية الصحية الأولية"، الذي يضم **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي**؛ ويجري في الوقت الراهن تحديد طرائق تنفيذه.

٦٦- كما تم أيضا صياغة برنامج مشترك **(منظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)** لدعم التعليم الأساسي في بوركينا فاسو، وسيغطى هذا البرنامج الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢. وسيشكل مشروع التغذية المدرسية الجديد الجاري صياغته عنصرا جوهريا في هذا البرنامج المشترك.

٦٧- وسيتعاون كل من **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومكتب الأمم المتحدة لإقليم السهل السوداني، ومنظمة الأغذية والزراعة** مع **برنامج الأغذية العالمي** في تنفيذ مشروع التنمية الريفية. وستكون بعض الجهات المانحة مثل إيطاليا، وفرنسا، **ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأوروبي** من الشركاء الرئيسيين في هذا المشروع. ويشكل مشروع التنمية الريفية، بوصفه مشروعا متعدد القطاعات يتلقى دعما من عدة جهات مانحة، نموذجا بارزا للانتقال صوب النهج البرنامجي.

وسائل تقديم مساعدات البرنامج

٦٨- ستعدل طرائق تنفيذ المشروعات خلال المرحلة المقبلة من أجل إتاحة الفرصة للمتابعة الدقيقة لتأثير المشروعات على المستفيدين. ولهذا الغرض، سيحسن **البرنامج** قدراته على إدارة المشروعات، وسيستعين بخدمات الشركاء الآخرين (من المنظمات غير الحكومية والوطنية والدولية، والمجتمعات المحلية، وغيرها). كما أن من شأن إضفاء اللامركزية على الأمانة الدائمة لمعونات **البرنامج**، والاستعانة بمتطوعي **الأمم المتحدة** الذين سيشرفون على مناطق كثيرة أن يتيحا رصد تأثير المشروعات وتقييمها في وقت لاحق بالصورة الواجبة.

٦٩- وستقوم **الأمانة** الدائمة لمعونات **البرنامج** بتسلم الأغذية ونقلها وتوزيعها. وسيواصل **البرنامج** خلال المرحلة المقبلة دعم برنامج التكيف في القطاع الزراعي بشراء الحبوب والفاصوليا محليا، وفقا لميثاق المعونة الغذائية الذي اعتمدته البلدان الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل الأفريقي. وستنفذ عمليات الشراء هذه عندما تكون تلك المنتجات متوافرة في السوق بسعر مناسب. ومن جهة أخرى لن يباع أي منتج بغرض تدبير الأموال، وذلك بسبب الصعوبات المرتبطة ببيع سلع المعونة.

الاحتياجات من الموارد

٧٠- ستتوقف الموارد التي ستخصص لبوركينا فاسو على المستوى العام لموارد **البرنامج**. وسيخصص ٦٠٠ ٦ طن من الأغذية سنويا (تقدر قيمتها بمبلغ ٣,٨ مليون دولار) في إطار المشروع الإنمائي المتوقع خلال فترة البرنامج القطري.

٧١- ونسبة لتركيز الأنشطة الإنمائية في المناطق ذات الأوضاع الهشة وذات الوضع الأيكولوجي المتردي ستسمح الميزانية المخصصة بتنفيذ الآتي:

(أ) تنفيذ أنشطة جديدة (مقاصف مدرسية) استجابة لحاجة البلاد المتزايدة في قطاع التعليم الأساسي (تعليم البنات على وجه الخصوص)؛

(ب) تعديل آليات تنفيذ المشروعات بطلب خدمات الشركاء في التنفيذ الآخرين (المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية) بغية تقدير آثار المشروعات بشكل دقيق على المستفيدين (رصد النوعية).

٧٢- ونسبة لضآلة الموارد المخصصة للتنمية، وحتى تتم الاستجابة لتلبية الاحتياجات السنوية البالغة ٦٠٠ ٦ طن، سيشجع البرنامج القطري القادم على استغلال سلع أقل تكلفة مثل الحبوب والبقول بدلا عن التركيز على اللحم المعلب والأسماك.

المشكلات والمخاطر

٧٣- ***الجفاف***: بالرغم من أن الحكومة قد أنشأت هيكلا مسؤولا عن إدارة مخزون أمني وطني، فإن عودة الجفاف لفترة طويلة أو وقوع كارثة طبيعية كبرى سيعنيان تزايد عدد عمليات الطوارئ على حساب الأنشطة الإنمائية للبرنامج المقبل.

الملحق الأول

المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية لبوركينا فاسو

الرقم	المؤشـــر	السنة المرجعية	القيمة	المصدر
١	عدد السكان	١٩٩٦	١٠,٣١ مليون نسمة	التعداد الوطني، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦
٢	معدل النمو السكاني	١٩٩١-١٩٩٦	٢,٨ في المائة	(المصدر نفسه)
٣	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	١٩٩٦	٣٠٠ دولار	حالة الاقتصاد والتوقعات الاقتصادية، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦
٤	نسبة النمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي	١٩٩٦	٥,٧ في المائة	(المصدر نفسه)
٥	نسبة التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي	١٩٩٣-١٩٩٦	٤,١ في المائة	(المصدر نفسه)
٦	نسبة التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	١٩٩٣-١٩٩٦	١,٣ في المائة	(المصدر نفسه)
٧	خط الفقر المطلق في بوركينا فاسو	١٩٩٥	٠٩٩ ٤١ فرنكا أفريقيا للفرد الراشد في السنة	ملامح الفقر، فبراير/شباط ١٩٩٦
٨	نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر المطلق	١٩٩٦	٤٤,٥ في المائة من السكان	(المصدر نفسه)
٩	حد الفقر المدقع	١٩٩٥	٣٤٦ ٣٥ فرنكا أفريقيا للفرد الراشد في السنة	(المصدر نفسه)
١٠	نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر المدقع		٢٧,٨ في المائة من السكان	(المصدر نفسه)
١١	معدل المواليد الإجمالي	١٩٩٥	٤٢,٢ في الألف	وزارة الصحة، ١٩٩٧
١٢	معدل الوفيات الإجمالي	١٩٩٥	١٦,٤ في الألف	(المصدر نفسه)
١٣	معدل وفيات الأطفال	١٩٩٤	٩٣,٧ في الألف	(المصدر نفسه)
١٤	العمر المرتقب عند الميلاد	١٩٩٥	٥٢,٢ سنة	(المصدر نفسه)
١٥	النسبة الإجمالية للملتحقين بالتعليم الابتدائي	١٩٩٥-١٩٩٦	٣٧,٧ في المائة	وزارة التعليم الأساسي ومحو الأمية، ١٩٩٧
١٦	النسبة الإجمالية للملتحقين بالتعليم الثانوي	١٩٩٥-١٩٩٦	٩,٧ في المائة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
١٧	النسبة الإجمالية للملتحقين بالتعليم العالي	١٩٩٥-١٩٩٦	٠,٨٦ في المائة	(المصدر نفسه)
١٨	نسبة من يعرفون القراءة والكتابة بين الكبار	١٩٩٤	٢٢,٢ في المائة	المعهد الوطني للإحصاء والديموغرافيا
١٩	الحصول على المياه النقية	١٩٩٤	المناطق الحضرية ٩٧,٨ في المائة المناطق الريفية ٨٤,٩ في المائة المجموع ٨٥,٨ في المائة	وزارة البيئة والموارد المائية، ١٩٩٧
٢٠	الحصول على وسائل الإصحاح	١٩٩٤	المناطق الحضرية ٨٨,٨ في المائة المناطق الريفية ١٤ في المائة المجموع ٢٧,٩ في المائة	المعهد الوطني للإحصاء والديموغرافيا – إدارة الإحصاء، استقصاء سكاني وصحي،١٩٩٤

الملحق الثاني

التطور الذي طرأ خلال ١٠ سنوات على تدفق المعونة الغذائية، بالأطنان، وحسب الفئة

	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٨/١٩٨٧	١٩٨٩/١٩٨٨	١٩٩٠/١٩٨٩	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٥/١٩٩٤
حالات الطوارئ	٩ ٤٢٤	٧٨٢	١٧ ٤٦٤	٢٧٤	صفر	٩ ٦٨٠	٤٢٢	٨٨٣	صفر	٢ ١٣٦
المشروعات	٤٥ ٣١٩	٣٣ ١٢٢	٢٨ ٩٠٣	٣٠ ٨٤١	٣٧ ٥٣٧	٥٦ ٠٦٣	٤٧ ٧٢٩	٣٥ ٩٧٦	٣٠ ٦٩٨	٤٢ ٣٣٣
البرامج	٢٩ ١٩١	٤ ٥٢٣	٨ ١٥٨	٥ ٨٧٦	١ ٦٣٦	٢٣ ٦٠٠	٨ ٣٠٠	٢ ١٦٦	٢ ١١٠	٢ ٢٩١
المجموع	**٨٣ ٩٣٤**	**٣٨ ٤٢٧**	**٥٤ ٥٢٥**	**٣٦ ٩٩١**	**٣٩ ١٧٣**	**٨٩ ٣٤٣**	**٥٦ ٤٥١**	**٣٩ ٠٢٥**	**٣٢ ٨٠٨**	**٤٦ ٧٦٠**

المصدر: انترفيس، مرصد الأغذية

نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥

الملحق الثالث

احتياجات البرنامج من الموارد

١٩٩٩ – ٢٠٠٣

المشروع	الموارد المقدرة بالأطنان	الموارد المقدرة بملايين (بالدولارات)	العدد الكلي للمستفيدين	الحصة من الموارد التي ينتظر أن تحصل عليها النساء في نهاية البرنامج	
التنمية الريفية	١٣ ٠٦٤	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٣٢ ٣٥٥	٢ ٤٠٠ ٠٠٠	(٣٠ في المائة)
الصحة	٩ ٠٩٨	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٧ ٣٣٥	٣ ٢٥٠ ٠٠٠	(٦٥ في المائة)
التعليم الأساسي	١٠ ٩٠٧	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤٠ ٣٥٦	٢ ١٠٠ ٠٠٠	(٣٥ في المائة)
المجموع	**٣٣ ٠٦٩**	**١٩ ٠٠٠ ٠٠٠**	**٦٣٠ ٠٤٦**	**٧ ٧٥٠ ٠٠٠**	**(٤١ في المائة)**

الملحق الرابع

البرمجة المشتركة				
قطاعات التدخل	منظمات الأمم المتحدة	البرمجة المشتركة مؤسسات بريتون وودز	جهات مانحة ثنائية	منظمات غير حكومية دولية ومحلية
التنمية الريفية	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، مكتب الأمم المتحدة لاقليم السهل السوداني، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، برنامج الأغذية العالمي**	**البنك الدولي**	– الاتحاد الأوروبي – التعاون الايطالي – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	– الاتحاد الوطني للمنظمات الفلاحية – رابطة اتحادات تجمعات NAAM – اللجنة الإقليمية لمنتجي السهل الأفريقي – منظمة UCOBAM – منظمة الإغاثة العالمية
الصحة	**منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة اليونسكو، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي**	**البنك الدولي**	– الاتحاد الأوروبي – التعاون الفرنسي – التعاون الايطالي – هولندا – الدنمارك – الشعبة البلجيكية التعاونية – هيئة GTZ/الصحة العامة	– أطباء بلا حدود (لوكسمبرغ) – صيادلة بلا حدود – منظمة SCPB(SRK) – منظمة إنقاذ الطفولة (هولندا)
التعليم الأساسي	**منظمة اليونسكو، منظمة اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأغذية والزراعة**	**البنك الدولي**	– الاتحاد الأوروبي – التعاون الفرنسي – الشعبة البلجيكية التعاونية – التعاون النمساوي – التعاون السويسرى – كندا – هولندا – اليابان – النرويج	– منظمة CRS/Cathwel – منظمة كاريتاس الخيرية – منظمة افريكير – منظمة Delwende – خدمة المتطوعين الألمان – منظمة إغاثة السهل (SOS-Sahel